

Distr.: General
23 December 2010
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة في دعم عملية السلام فيها

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٣٩ (٢٠١٠)، الذي قام المجلس بموجبه، عقب طلب حكومة نيبال، وبناء على توصية الأمين العام، بتمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في نيبال حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقد أنشئت البعثة في عام ٢٠٠٧ كبعثة سياسية خاصة، تشمل ولايتها رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين التابعين لجيش نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الماوي، الذي أصبح الآن يعرف باسم الحزب الشيوعي النيبالي الموحد الماوي. ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في عملية السلام وتنفيذ ولاية البعثة منذ آخر تقرير قدمته إلى مجلس الأمن في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (S/2010/453).

ثانياً - التقدم المحرز في عملية السلام

٢ - رغم تواصل الجهود، لم تحقق الأطراف سوى تقدم محدود في دفع عملية السلام قدماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأجريت مناقشات مكثفة، وإن كانت متقطعة، بيد أنه لا يزال يتعين على الأطراف أن تتخذ عدداً من القرارات السياسية التي من شأنها إحداث زخم بشأن المهام الأساسية لعملية السلام، وهي مستقبل الجيشين وإصدار الدستور. وتم التوصل إلى بعض القرارات الإجرائية المتصلة بإنشاء وعمل أمانة اللجنة الخاصة المعنية بالإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم، وأنشئت فرقة عمل رفيعة المستوى لمعالجة المسائل الخلافية في صياغة الدستور.

٣ - وحال استمرار انعدام الثقة بين الأحزاب السياسية الرئيسية دون إحراز تقدم جوهري، مما أفضى إلى طريق مسدود. ويتركز الخلاف حول مسألة تكوين الحكومة الجديدة في أعقاب استقالة رئيس الوزراء مادهاف كومار نيبال في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.



ولم تفلح جولات التصويت الست عشرة التي جرت في المجلس التشريعي - البرلمان في التوصل إلى اختيار رئيس وزراء جديد. وتناولت مناقشات الأطراف الخيارات المطروحة لتقاسم السلطة، بيد أن هذه المناقشات لم تسفر عن حل نهائي للأزمة. ورغم أن الخطوط العريضة لاحتمالات التوصل إلى تفاهم بشأن المسائل المتعلقة الرئيسية تلوح في الأفق، إلا أن تسلسل مراحل التنفيذ لا يزال لم يُتفق عليه.

٤ - وعلى الرغم من تأكيد الأطراف بأنها تسعى للتوصل إلى توافق يفضي إلى كسر الجمود، إلا أن تخليها عن مواقفها الثابتة لا يزال عسير التحقيق في الواقع. وأبقى حزب المؤتمر النيبالي على مرشحه رام شاندر باودل لمنصب رئيس الوزراء، رغم جولات التصويت الست عشرة التي جرت في المجلس التشريعي - البرلمان دون أن تكفل بالنجاح والتي كان المرشح الوحيد في تسع من هذه الجولات. واستمر الحزب الماركسي اللبني الموحد في موقفه المحايد خلال التصويت، في حين استمر الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي في الاعتراض على ترشيح باودل، مما يجعل حصوله على الأغلبية الضرورية أمرا غير مرجح في حال عدم التوصل إلى تسوية سياسية.

٥ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ألقى الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي موافقته على عدم إعاقه تقديم ميزانية أساسية من طرف الحكومة عندما أقدمت الحكومة على تقديم ميزانية كاملة، ورد الحزب الماوي على ذلك بأن تعرض جسديا لوزير المالية في المجلس التشريعي - البرلمان. وعلى إثر ذلك، قام الرئيس بفض المجلس التشريعي - البرلمان بناء على توصية من رئيس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال، وأقرت الميزانية بموجب مرسوم. وشككت المعارضة في أن يكون لحكومة تصريف الأعمال سلطة دعوة الرئيس للتدخل في هذا الأمر. وأثار تعليق المجلس التشريعي - البرلمان كذلك تساؤلات بشأن التصويت المقبل لانتخاب رئيس الوزراء وتنفيذ الميزانية. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر طلب الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، بالإضافة إلى بعض الأحزاب الأصغر، من الرئيس رسميا دعوة البرلمان للانعقاد. وأعلن رئيس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال في تصريح عام بأن البرلمان لن ينعقد إلا بعد حل المأزق السياسي.

٦ - وفي أواخر أيلول/سبتمبر، انتخب سوشيل كويرالا رئيسا للحزب، في أول مؤتمر عام لحزب المؤتمر النيبالي منذ عام ٢٠٠٥، خلفا للراحل غيريما براساد كويرالا، بعد منافسة حادة مع رئيس الوزراء السابق شيرما دور دوبا. وفي الجلسة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ظهرت قيادة الحزب كجبهة موحدة، ولكن دون حسم خلافات داخلية كبيرة حسبما ذكر. وفي حين تسير الوثيقة الختامية إلى أن عمليتي تحقيق السلام وصياغة الدستور تمثلان أولوية للحزب،

إلا أن هذه الوثيقة تحدثت أيضا عن استعدادات "لثورة شعبية" إذا فشلت هذه العملية. وشاركت أعداد كبيرة من أفراد الجيش الماوي في الجلسة العامة رغم أن بعثة الأمم المتحدة في نيبال وصفت ذلك بأنه مخالف لروح اتفاقية السلام.

٧ - وسعت بعثة الأمم المتحدة في نيبال إلى الحصول على توضيحات من الأطراف بشأن نطاق "اتفاق الشرف" غير المكتوب الذي يعالج حسب ما يقال قضية بقاء جيش نيبال في ثكناته واضطلاحه بمسؤولياته الوطنية بيد أن البعثة لم تحصل بعد على هذه التوضيحات. ولذا فإن الاتفاق ينطوي على التزامات على صعيد دور البعثة في رصد الأسلحة والجيشين.

٨ - واصلت البعثة جهودها لضمان انسحابها بصورة منتظمة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وكنفت اتصالاتها مع الأطراف ذات الصلة بشأن إدماج وتأهيل أفراد الجيش الماوي وبشأن ترتيبات الرصد البديلة. واستمرت البعثة في حث الأطراف على دراسة مستقبل الاتفاق الخاص برصد إدارة الأسلحة والجيشين واللجنة المشتركة لتنسيق الرصد.

٩ - وتماشيا مع طلب مجلس الأمن، قام ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بزيارة نيبال في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر لتقييم التقدم المحرز في عملية السلام. واجتمع مع طائفة من المحاورين، داعيا الأطراف إلى التوصل بسرعة إلى الاتفاقات السياسية الضرورية لتسوية القضايا المعلقة وأهمها إدماج وتأهيل أفراد الجيش الماوي قبل مغادرة بعثة الأمم المتحدة في نيبال.

ألف - صياغة الدستور

١٠ - توصلت فرقة العمل رفيعة المستوى التي يرأسها بوشبا كمال داهال رئيس الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي، إلى اتفاق بشأن ما يزيد عن نصف المسائل غير المحسومة في عام ٢٠١٠ المتصلة بالدستور الجديد، وأهمها تلك المتصلة بالهيكل الاتحادي على صعيد المقاطعات واستخدام اللغات الرسمية على المستوى الاتحادي ومستوى المقاطعات، والجنسية والهئية القضائية. وما زالت بعض المسائل ذات الأهمية الحاسمة، مثل أشكال الحكم والهيكل الاتحادي في انتظار الحل. وقررت الأطراف عدم تمديد ولاية فرقة العمل، التي تنتهي في ١١ كانون الأول/ديسمبر.

١١ - ولم تتمكن اللجنة الدستورية من التقييد بالموعد النهائي لإعداد مشروع أولي للدستور وهو ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، مما يزيد من المخاوف بشأن الالتزام بالموعد النهائي لإصدار الدستور بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠١١.

باء - إدماج وتأهيل أفراد الجيش الماوي

١٢ - قامت اللجنة الخاصة المعنية بمراقبة وإدماج وتأهيل أفراد الجيش الماوي بتشكيل أمانة تضم أعضاء لجننتها الفنية السابقة مع ممثل لكل من قوات الأمن والجيش الماوي، ثم عينت منسقا للأمانة. ولم يتم التوصل إلى قرار بشأن عدد أفراد الجيش الماوي المراد إدماجهم في قوات الأمن، ومعايير وطرائق استيعابهم أو مجموعة تدابير الدعم التعويضية المقدمة لمن يفضلون خيار التأهيل.

١٣ - وقدمت البعثة بناء على طلب من اللجنة الخاصة بيانات عن أفراد الجيش الماوي الذين تم التحقق منهم إلى وزارة السلام والتعمير. وتقترح الأمانة جمع المزيد من البيانات وخيارات الإدماج والتأهيل أو "الخروج الطوعي" مع حزمة نقدية تعويضية من خلال دراسة استقصائية للأفراد في الثكنات.

١٤ - وقدم منسق الأمانة خلال زيارة وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، في مطلع كانون الأول/ديسمبر، الخطوط العريضة لخطة تمتد لستة أسابيع لتعيين ونشر أفرقة اتصال لجميع المعسكرات، ولتولي مسؤوليات المراقبة نيابة عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال. ولم يتم وضع الخطة بالتفصيل كما لم تتم الموافقة عليها من الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي. وذكرت اللجنة الخاصة أيضا أن بمقدورها وضع الجيش الماوي تحت إشرافها في ظرف أسبوعين بعد اتخاذ القرارات السياسية المطلوبة، وإعادة تجميع أفراد الجيش وفقا لأفضليتهم فيما يتصل بالإدماج أو التأهيل أو الانفصال الطوعي في غضون فترة تتراوح من ٤٥ إلى ٦٠ يوما.

جيم - التحديات الأخرى التي تواجهها عملية السلام

١٥ - ما زال الوضع الأمني في منطقة تاراوي هشا، مع استمرار ورود تقارير عن حوادث قتل واختطاف تقوم بها جماعات إجرامية ومسلحة. واستهدفت هذه الحوادث في الغالب الأشخاص المنتمين إلى طائفة رجال الأعمال وأحيانا أطفالا صغار يتم اختطافهم للحصول على فدية. وفي إحدى الهجمات العنيفة للغاية التي حدثت في مطلع تشرين الأول/أكتوبر تم اختطاف وقتل تلميذين بالقرب من نيبالغونج، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات عفوية واشتباكات متقطعة. وأسفرت الاشتباكات التي وقعت بين منظمات شبابية منتسبة إلى الأحزاب السياسية عن وقوع إصابات خطيرة وعدد من الوفيات.

١٦ - وقد تريد عودة التركيز على الممارسات السياسية المستندة إلى الهوية من التوترات في الفترة التي تسبق إصدار الدستور. وقد دأبت الأحزاب الماديشية على الإعراب عن إحباطها إزاء إقصائها عن الحوار الدائر بشأن تشكيل الحكومة. وفي الآونة الأخيرة قامت

هذه الأحزاب بمقاومة محاولات لجنة الانتخابات تحديث قوائم الناخبين عن طريق استخدام بطاقات الجنسية. وقالت إن التسجيل استنادا إلى ذلك سوف يؤدي إلى إقصاء ما يزيد عن ٣ ملايين مواطن نيبالي من أصل ماديشي. وأعربت أحزاب سياسية صغيرة أخرى عن قلقها من أن استخدام أشكال أخرى لتحديد الهوية لتسجيل الناخبين سوف يهدد الأمن الوطني من خلال إتاحة التصويت لأشخاص غير نيباليين دون قصد. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت مفوضية الانتخابات تعديلات على مبادئها التوجيهية للتسجيل، بإتاحة إمكانية التسجيل عن طريق مستندات أخرى غير بطاقة الجنسية. بيد أن المحكمة العليا أصدرت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر أمر إيقاف مؤقت، أوغزت فيه إلى مفوضية الانتخابات بوقف تسجيل الناخبين عن طريق المستندات الأخرى غير بطاقة الجنسية.

ثالثا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

ألف - رصد الأسلحة

١٧ - واصل مكتب رصد الأسلحة رصد مدى امتثال جيش نيبال والجيش الماوي للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين، والقيام على مدار الساعة بمراقبة موقع تخزين أسلحة جيش نيبال ومناطق تخزين السلاح في مواقع المعسكرات الرئيسية السبعة للجيش الماوي. وقام مراقبو الأسلحة أيضا بزيارة مواقع المعسكرات الفرعية بصورة منتظمة، واضطلعوا بعمليات أخرى مستخدمين أفرقة جواله.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد خمس مرات ونظرت في ١٥ تهمة بحدوث انتهاكات. وتمت تسوية وإسقاط ثلاث قضايا، ولا تزال القضايا الأخرى المتبقية وعددها ١١ قضية قيد التحقيق.

باء - حماية الأطفال

١٩ - واصلت البعثة تقديم الدعم الاستشاري إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ برامج تأهيل أفراد الجيش الماوي السابقين الذين لم يستوفوا الشروط اللازمة باعتبارهم قاصرين، وكذلك إلى آلية الأمم المتحدة لرصد امتثال الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي لخطة العمل المتعلقة بالتسريح. وأمسكت البعثة بزمام القيادة في تنظيم زيارة فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتراع المسلح إلى نيبال في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، التي كانت أول زيارة ميدانية يقوم بها الفريق على الإطلاق. وأجرى أعضاء الفريق تقييما للتقدم المحرز والتحديات التي تواجه

حماية الأطفال المتأثرين بالتزاع، مع إيلاء الاهتمام بصفة خاصة إلى خطة العمل الموقّعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لتسريح أفراد الجيش الماوي غير المستوفين للشروط.

جيم - الشؤون السياسية

٢٠ - واصل مكتب الشؤون السياسية رصد تداعيات الحالة السياسية العامة وتحليلها وإعداد تقارير عنها، بما في ذلك العوامل التي تؤثر في العلاقات بين الأحزاب السياسية، ودور الفئات المهمشة تقليدياً ووقائع ما يجري في الجمعية التأسيسية، كما واصل تقديم المساعدة لقيادة البعثة في دعم عملية السلام.

دال - الإعلام

٢١ - واصلت وحدة الإعلام والترجمة رصد وسائل الإعلام والتعاون معها لنشر المعلومات ذات الصلة بعمل البعثة وتصحيح المعلومات بشأن مجموعة من القضايا.

هاء - السلامة والأمن

٢٢ - ظلت الحالة الأمنية هادئة نسبياً في مختلف أنحاء البلد على الرغم من وقوع حوادث ابتزاز وتفجير عبوات ناسفة مرتجلة كانت في معظمها من فعل جماعات مسلحة في تاراي، ولم يتعرض موظفو البعثة أو ممتلكاتها إلى تهديدات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

واو - دعم البعثة

٢٣ - واصل عنصر الدعم في البعثة تقديم الدعم لأنشطة البعثة في جميع أنحاء المنطقة التي تعمل فيها، وقام كذلك بالتحضير لانسحاب البعثة وفقاً لخطة التصفية المعتمدة. وتركز هذه الأنشطة حالياً على التصرف في الأصول والتخطيط المسبق لسحب مراقبي الأسلحة من مواقع المعسكرات. وقامت البعثة أيضاً بإبلاغ السفارات المعتمدة في كاتمنديو والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة بمهارات الموظفين ورتبت لزيارة من إدارة الدعم الميداني بالأمم المتحدة لمعالجة المسائل المرتبطة بتنسيب الموظفين. وحتى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بلغ عدد العاملين في البعثة ٢٥٤ موظفاً من العدد المأذون به البالغ ٢٧٨ موظفاً. وتمثل النساء نسبة ٢٩,١٢ في المائة من الموظفين المدنيين البالغ عددهم ١٨٢ موظفاً.

رابعاً - حقوق الإنسان

٢٤ - لم يجرز أي تقدم ملموس على صعيد الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة أثناء النزاع وبعده. وفي أيلول/سبتمبر، قام الحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي بتعليق عضوية قائد عسكري ماوي في لجنته المركزية كان قد صدرت بحقه مذكرة اعتقال لدوره المزعوم في قتل رجل الأعمال رام هاري شريتا وأيضا بسبب ممارسة المتاجرة غير المشروعة بسلعة دوائية تقليدية. ويستمر التعليق لمدة ثلاثة شهور ومن غير الواضح ما إذا كان القائد يحتفظ بمنصبه في الجيش الماوي.

٢٥ - وفي تناقض مع القرارات الحالية للمحكمة العليا ومحاكم أدنى أخرى، صدرت دعوات في بعض الأوساط السياسية إلى الانتظار ريثما يتم تشكيل آليات العدالة الانتقالية المتوخاة في اتفاق السلام الشامل قبل التحقيق في الحالات المزعومة لانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت خلال النزاع وتقديم مرتكبيها إلى المحاكمة. وتم تسجيل مشاريع القوانين لإنشاء هذه الآليات في المجلس التشريعي - البرلمان في شباط/فبراير ٢٠١٠، بيد أنها لا تزال معروضة على اللجنة التشريعية وهي في شكلها الحالي لا تنص على صلاحيات إقامة الدعاوى القضائية أو إحالة القضايا مباشرة إلى نظام العدالة الجنائية.

٢٦ - وفي أيلول/سبتمبر أصدر مكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيبال موجزا للشواغل تحت عنوان "التحقيق في مزاعم بوقوع عمليات قتل دون محاكمة في تيراي". ويوثق التقرير ٣٩ حالة في تيراي نجم عنها وفاة ٥٧ شخصا في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠، تنطوي جميعها على مزاعم ذات موثوقية بشأن استخدام قوات الأمن للقوة بصورة غير مشروعة.

٢٧ - وسيقوم مكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيبال، في إطار اتفاهه مع الحكومة، بإغلاق مكاتبه في الأقاليم تدريجيا بحلول نهاية العام الحالي، بيد أنه سيستمر في القيام بأنشطة ميدانية في مختلف أنحاء نيبال.

خامساً - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٢٨ - ما زال غموض الأوضاع السياسية يؤثر سلبا على عمليات التنمية في نيبال. وصدرت ميزانية عام ٢٠١١ عن طريق مرسوم في تشرين الثاني/نوفمبر بعد أكثر من أربعة أشهر من موعدها، وهي الآن في انتظار إجازتها من طرف المجلس التشريعي - البرلمان. وأثر هذا التأخير الطويل وعدم التيقن من إقرارها على الإيرادات والنفقات وتوقعات الاستثمار.

٢٩ - وقدم برنامج الأمم المتحدة، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، دعماً مستمراً لعملية تسجيل الناخبين الذين بلغ عددهم نحو ١,٣ مليون ناخب بحلول نهاية عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يتجاوز العدد ١٢ مليون ناخب بحلول منتصف عام ٢٠١١.

٣٠ - وواصل مشروع التأهيل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، الذي يدار بصفة مشتركة بين منظمة اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية، دعم التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للأفراد الذين لم يستوفوا الشروط بسبب التحقق من كونهم قاصرين أو مجندين حديثاً تم تسريحهم من الجيش الماوي في شباط/فبراير ٢٠١٠ وعددهم ٨٠٠ ٤ فرداً. ومن بين الأفراد غير المستوفين للشروط، تلقى ما يزيد عن ٨٠٠ ١ فرد المشورة بشأن خيارات إعادة الإدماج المتاحة لهم، وأكمل ٤٢٠ تدريبهم وتخرج أكثر من ١٠٠ من البرنامج وحصلوا على أجر مربح أو عمل حر. وتشكل النساء في الفئات الثلاث ٣٣ في المائة و ٢٧ في المائة و ٤٠ في المائة على التوالي.

٣١ - وواصل فريق الأمم المتحدة المعني بإزالة الألغام دعمه للحكومة في مجالات التنسيق والإزالة والتثقيف بالمخاطر ومساعدة الضحايا والدعوة. وقامت أفرقة إزالة الألغام بجيش نيبال حتى الآن، بدعم من فريق الأمم المتحدة المعني بإزالة الألغام، بتطهير ٣٣ حقلاً من جميع حقول الألغام وعددها ٥٣. وبدأت إزالة الحقول العشرين المتبقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٣٢ - وقام شركاء الإنمائيون وفريق الأمم المتحدة القطري الذي يقوده المنسق المقيم للأمم المتحدة، وبالتشاور مع الحكومة والشركاء المحليين، بوضع "استراتيجية للسلام والتنمية" خلال عام ٢٠١٠. وتوفر الاستراتيجية، التي من المزمع إطلاقها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، إطاراً لدعم الشركاء الإنمائيين لتنفيذ اتفاق السلام الشامل في نيبال، وتسعى لتحسين الأثر وتفاذي الازدواجية والثغرات والفرص الضائعة التي تعتبر عادة من المخاطر التي تهدد جهود بناء السلام في الأوضاع الانتقالية.

٣٣ - وفي حين يبرز المأزق السياسي أهمية تجديد التركيز على التنمية في الأجل الطويل، فإنه لا يتيح معالجة الاحتياجات المتبقية وأوجه الهشاشة الحادة. فحسب برنامج الغذاء العالمي، تراوح عدد السكان الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي في المناطق الريفية في عام ٢٠١٠، بين ٣,٢ مليون شخص و ٣,٥ مليون شخص، يمثلون حوالي ١٦ في المائة من سكان الريف، ويتلقى ١,٦ مليون منهم مساعدة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفيضانات الموسمية والانهيارات الأرضية السنوية تلحق الضرر بالمئات وأحياناً بعشرات الألوف من السكان. وفي حين رفعت الحكومة مستوى قدراتها على مر السنين، فقد اتسم

التعاون على صعيد بناء قدرات التأهب والاستجابة بالبطء. وهناك حاجة لزيادة التدابير في الأجلين المتوسط والطويل للحد من ضعف السكان وتلبية احتياجاتهم من المساعدة الإنسانية.

سادسا - ملاحظات

٣٤ - تقف عملية السلام في نيبال في مفترق طرق. فالمسيرة التي بدأت قبل ما يزيد قليلا على خمسة أعوام بتوقيع تفاهم الاثني عشرة نقطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، تعززت بتوقيع اتفاق السلام الشامل بعد ذلك بعام واحد، وكذلك من خلال الاتفاقات اللاحقة والتدابير الدستورية والتشريعية والسياسية، مما فتح الباب أمام إمكانية القيام بإصلاحات سياسية واجتماعية مطردة. والأمم المتحدة فخورة بأنها أسهمت بنصيبها في هذه العملية المملوكة وطنيا بسبل مختلفة. ولم تكتف الأمم المتحدة بنشر البعثة في زمن قياسي بعد توقيع اتفاق السلام الشامل، بل قامت أيضا بمساعدة الأطراف على التفاوض بشأن اتفاق رصد الأسلحة الذي كان بمثابة الأساس لرصد الجيشين وأسلحتهم، إلى جانب توفير آلية لفض النزاعات وبناء الثقة. وقدمت الأمم المتحدة أيضا مساعدة هامة للسلطات الوطنية في إجراء عملية الانتخابات التاريخية للجمعية التأسيسية. بيد أن رحلة نيبال صوب السلام المستدام لم تنته بعد، ومع اقتراب الجداول الزمنية المحددة والمواعيد النهائية في الشهور القادمة، أصبح المأزق السياسي الممتد والذي أعاق إحراز التقدم مصدر قلق متزايد للنيباليين والمجتمع الدولي على السواء.

٣٥ - وفي حين اتفقت الحكومة والماويون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ على أن المهام المتبقية سوف تنجز إلى حد كبير بحلول منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١١، فإن هذا المسعى ما زال صعب المنال. ورغم المحادثات المكثفة، بما فيها المحادثات رفيعة المستوى التي جرت في النصف الأول من تشرين الثاني/نوفمبر، فإن المناقشات المرتبة كانت محدودة. وظل البلد تحت قيادة حكومة تصريف أعمال منذ ستة أشهر في ظل عدم تمكن الطرفين من الاتفاق على القيادة وتشكيل حكومة جديدة. وما زالت العملية السلمية تواجه تحديات عديدة، أهمها إصدار دستور جديد قبل انقضاء الموعد النهائي الذي تم تمديده إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١١، وإدماج أفراد الجيش الماوي البالغ عددهم نحو ١٩ ألفا في قوات الأمن وتأهيلهم.

٣٦ - ولم تتم حتى الآن معالجة عدد من الالتزامات التي يتضمنها اتفاق السلام الشامل والدستور المؤقت لم تحل بعد، مما يحمل بذور مواجهة جديدة إذا ظلت التوقعات حبرا على ورق. ولا يزال لب المأزق يكمن في الاستقطاب الذي تتسم به العلاقات فيما بين الأحزاب السياسية وفي داخلها، والتصدعات التي ما فتئت تزداد عمقا، وما يرتبط بذلك من انعدام الثقة. وليس هذا الاستقطاب أمرا مستعصيا على الحل. فبمقدور الأطراف، بل ومن واجبها،

إيجاد مخرج من هذا الوضع. وقد قدمت الأطراف في الماضي تنازلات كبيرة ولا بد لها من أن تفعل الشيء نفسه مرة أخرى دون إبطاء. ولا يمكن لأي طرف من الأطراف أن يتحمل نتائج تعريض العملية برمتها وثمار الجهود الشاقة التي بذلتها للضياع. ولا يمكن لأحد الأطراف أن يتوقع الفوز على حساب الأطراف الأخرى.

٣٧ - وطوال عام ٢٠١٠، أثبتت الأطراف أنها قادرة على الاتفاق بشأن بعض المسائل، ومن ذلك ما حدث في الآونة الأخيرة جدا من خلال فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالدمستور الجديد، وقبل ذلك من خلال الاتفاق في العام نفسه على تمديد الجمعية التأسيسية وتسريح أفراد الجيش الماوي. ولا يزال هناك وقت لكي تفي الأطراف بالتزاماتها المتصلة بالعملية السلمية وتحسين دينامياتها السياسية. فكثير من الأشياء يعتمد على قدرتها واستعدادها لاتخاذ تدابير جديدة وتقديم التنازلات الضرورية والتصرف وفقا لما تمليه ضرورة اتباع نهج توافقي. ومن الأهمية بمكان لجميع الأحزاب السياسية أن تركز على مصالح البلد والشعب في نيبال على المدى البعيد بدلا عن التركيز على المصالح الحزبية. فتتويج العملية السلمية بالنجاح رهين بإعادة تأكيد الأحزاب مسؤوليتها الجماعية وإثباتها بالدليل القاطع قدرتها على القبول بالحلول الوسطى لخدمة المصالح العريضة للأمة.

٣٨ - وهناك حاجة لاتخاذ خطوات سريعة لضمان إدماج وتأهيل أفراد الجيش الماوي بطريقة يوافق عليها الطرفان، الأمر الذي كانت الأمم المتحدة ترغب في رؤيته قبل مغادرة البعثة لتفادي أي فراغ. وبالمثل لم يحرز أي تقدم بشأن الالتزام الصادر من الجانبين بتحديد العدد المناسب وإضفاء الطابع الديمقراطي على جيش نيبال، إذ أن الطرفين يقران بالأهمية القصوى لهذا الأمر بالنسبة لمستقبل الاستقرار في نيبال. وقد سعت ممثلي للحصول على توضيحات بشأن حالة اتفاق رصد إدارة الأسلحة والجيشين واللجنة المشتركة لتنسيق الرصد لأهميتهما على التوالي كأساس لترتيبات رصد الأسلحة وآلية حاسمة لفض النزاعات. ومع ذلك لا توجد حتى الآن خطة متفق عليها بشأن ترتيبات المتابعة فيما يتصل برصد الأسلحة والجيشين، وبشكل ذلك مصدرا للقلق في غياب الاتفاق السياسي العريض.

٣٩ - وقرر مجلس الأمن، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بناء على طلب من حكومة نيبال، أن تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وكانت البعثة شكلت كبعثة قصيرة الأجل. واعتبرت ولايتها المتمثلة في دعم العملية الانتخابية ورصد إدارة الأسلحة والجيشين ترتيبات انتقالية. ونظرا لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن مستقبل أفراد الجيش الماوي، الذي يتعين أن يتم عبر الحوار والتراضي، فقد كرر بطلب من الطرفين لمدة سنتين ونصف بعد إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بنجاح. وبالإضافة لدورها الرقابي، كانت البعثة عنصرا إيجابيا في السياق الصعب الذي جرت فيه العملية خلال هذه الفترة. بيد

أن ولايتها كانت محدودة الأثر، الأمر الذي لم يمكنها من تقديم المزيد من الدعم لحل الصعوبات السياسية التي اكتنفت عملية السلام بأكملها. ونظرا لأن عملية السلام لم تكتمل بعد، ولأن الغموض يكتنف ترتيبات مراقبة وإدماج وتأهيل أفراد الجيش الماوي، فإن الظروف المثلى لمغادرة البعثة لم تتحقق بعد. بيد أنه أصبح من الواضح في الوقت نفسه أن من غير المنطقي الاستمرار في تمديد البعثة بدون أن تحرز الأطراف أي تقدم ملحوظ على صعيد القضايا السياسية.

٤٠ - وشددت الأمم المتحدة باستمرار على سيادة نيبال وامتلاكها لعملياتها السلمية. وستواصل الأمم المتحدة دعمها لمساعي البحث عن السلام المستدام في نيبال، ومن جاني سوف أقوم بمتابعة جميع التطورات التي تشهدها العملية السلمية في نيبال عن كثب وأؤدي واجبي نحوها، وإبقاء مجلس الأمن على علم بما يجري حسب الاقتضاء. وأنا متأكد من أن المجلس سوف يظل مهتما بنجاح عملية السلام ومستعدا لتلبية ما تحتاج إليه، حسب الاقتضاء. وسوف تساعد الكيانات التابعة للأمم المتحدة في نيبال في تأهيل أفراد الجيش الماوي عندما يحين الوقت لذلك، فضلا عن تقديم الدعم لعملية صياغة الدستور والعناصر العديدة لبناء السلام في الأجلين المتوسط والأطول.

٤١ - وإني على ثقة من أن التقدم الذي أحرزته عملية السلام الفريدة في نيبال لا يمكن تقويضه بسهولة، وإني أحث جميع الأطراف على أن تفعل ما في وسعها للحفاظ على هذه المكاسب بغية استكمال عملية السلام بنجاح وكفالة الاستقرار الديمقراطي في البلد. وهذه العمليات ليست سهلة أبدا، وقد تحلت نيبال في إدارة عملياتها السلمية بقدر كبير من النوايا الصادقة والثبات يتجاوز ما أبدته بلدان أخرى عديدة في ظروف مشابهة أعقبت انتهاء الحرب فيها.

٤٢ - وأود أن أعرب لأعضاء مجلس الأمن ولسائر الدول الأعضاء عن تقديري لهم لدعمهم المتواصل لنيبال وللعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة لدعم عملية السلام، كما أود أن أشكر ممثلي كارين لاندجرين ومعاونيها والمنظمات الشريكة على ما أبدته من تفان في عملها.